

الواجب الأول:

(١) المدخل الحديث للإدارة العامة هو الذي يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والنفسية والإنسانية ويسمى المدخل:

- A. البيئي.
- B. الدستوري.
- C. الوظيفي.
- D. الاجتماعي.

(٢) العلم الذي قدم مفاهيم للإدارة العامة مثل: قياس الكفاءة ، الترقية ، الحوافر وبواعث السلوك الإداري هو:

- A. علم الاقتصاد.
- B. علم النفس.
- C. علم الاجتماع.
- D. علم السياسة.

(٣) أول من قدم مفهوم قبول السلطة "قبول القرار من قبل المرؤوسين":

- A. هربرت سايمون.
- B. هنري فايول.
- C. تشستر برنارد.
- D. فريدريك تايلور.

الواجب الثاني:

(١) أدى توسع دور الدولة في العصر الحديث إلى اتساع نطاق عمل الحكومة ليصبح هدفها تحقيق:

- A. تنمية بالقطاعات الأكثر أهمية.
- B. تنمية بالقطاعات المولدة للدخل القومي.
- C. التنمية القطاعات التي تقوم برعايتها الدولة.
- D. التنمية الشاملة.

(٢) عدم التوازن بين السلطة والمسئولية في وظائف الدولة يؤدي إلى:

- A. فقدان التوازن في الهرم الوظيفي بالدولة.
- B. فقدان التوازن بين القيادة والموظفين العموميين.
- C. فقدان التوازن بين الرئيس والمرؤوس.
- D. فقدان التوازن بين قطاعات الدولة المختلفة.

(٣) يزداد الاهتمام بالموارد البشرية نتيجة لتعاظم دور الدولة مما يستوجب:

- A. إيجاد جهاز منتج للمورد البشري.
- B. إيجاد جهاز مسوق للمورد البشري.
- C. إيجاد جهاز منظم للمورد البشري.
- D. إيجاد جهاز مشغل للمورد البشري.

الواجب الثالث:

- (١) لجوء الدولة إلى إصدار كمية إضافية من النقود ينبغي أن يكون:
- في أضيق الحدود لأثارة السلبية على الادخار والاستثمار.
 - على نطاق واسع لأثارة الإيجابية على الإدخار والاستثمار.
 - بطريقة متوازنة مع الادخار والاستثمار.
 - حسب العرض والطلب على العملة في السوق.
- (٢) دور الرقابة هو التأكد من أن التنفيذ يتم وفق الخطط المعدة بشكل مسبق والتي تمت الموافقة:
- من قبل الرئيس.
 - من قبل السلطات المختصة.
 - من قبل القائد
 - السلطة التشريعية.
- (٣) التوجه الحديث للحكومات هو التوجه نحو تقديم خدماتها إلكترونياً ومن أسباب ذلك:
- وفرة الموارد وتدعيم القطاع العام.
 - الاتجاه نحو الخصخصة.
 - وفرة الموارد.
 - شح الموارد والاتجاه نحو الخصخصة.
- (٤) النموذج الجيد لتطبيق مراحل التحول إلى الإلكتروقراطية:
- النموذج المركزي.
 - النموذج اللامركزي.
 - بناء نموذج حسب طبيعة الحكومة والظروف البيئية المحيطة.
 - بناء نموذج حسب السياسات العامة المتبعة.